

العمل الفدائي آنذاك) يرى في العمل الفدائي خطرا حقيقيا . وقد اتخذت القيادة العربية الموحدة آنذاك قراراتها المشهورة الهادفة الى تطويق العمل الفدائي في المهدي وخفته . وتولى النظام الاردني ، منذ ذلك الحين سياسة المطاردة والقمع . ولكن هزيمة حرب حزيران ، اتاحت الفرصة لنمو العمل الفدائي . ومع ان الانظمة عامة ، والنظام الاردني خاصة ، كانت ترى في العمل الفدائي وسيلة للضغط على دولة الاحتلال الصهيوني من اجل تنفيذ قرار مجلس الامن ، الا ان هذه الانظمة ، والنظام الاردني خاصة ، كانت تسرى في نموه واستقلاله واستقطابه للجماهير الفلسطينية والعربية خطرا على مخططاتها . ولهذا كانت محاولات التصفية في الاردن ولبنان في السنوات ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، و ٧١ .

وقد اتضح المخطط العربي اخيرا : انه يستهدف وجود « مقاومة » ترضى عنها الانظمة كلها ، عن مخططاتها وعناصرها ، وقياداتها وتشرف على عملها اشرافا دقيقا ، « مقاومة » لا تزيد عن ان تكون قوات « كوماندوز » محدودة تابعة للقيادات العسكرية ، ولا علاقة لها بالجماهير ، وليس لها برنامج سياسي غير برنامج الانظمة بكل استسلاميته وعجزه وقصوره .

١ - الاردن يواصل عملية التصفية : واصل النظام الاردني عملية تصفية الوجود السياسي والعسكري لحركة المقاومة في الاردن ، خلال شهري حزيران وتموز من خلال : ١ - حملات الاعتقالات والقمع والارهاب في المدن التي كانت سلسلة احكام الاعدام وتنفيذها جزءا لا يتجزأ منها . ٢ - الحملة العسكرية على احراش جرش وعجلون التي بدأت منذ اوائل حزيران وانتهت في منتصف تموز .

ولقد قامت السلطة بحملة الاعتقالات في المدن تمهيدا لضرب المواقع الاخيرة للمقاومة في الاردن ، وكانت تريد ان تكون جيباتها الخلفية آمنة ، وهي تقوم بهجومها الاخير على المواقع الاخيرة للمقاومة . وكان تنفيذ حكم الاعدام بغالب سعيد ابراهيم ، المتهم بنسف مصانع الفوسفات يوم ٧/٧/٧١ تطويرا لسياسة القمع ، ومحاولة لفرض الرعب والخوف على المواطنين .

وسبق هذه الخطوات توزيع مذكرة اردنية على الدول العربية تتهم فيها حركة المقاومة باعداد مخطط نسف وتدمير (أشير الى ذلك في الشهريات

الفلسطيني والقضية الفلسطينية . ذلك ان فلسطين كانت منذ حكمت العائلة الهاشمية شرق الاردن محط انظار هذه العائلة الطامحة الى السلطة . وكان الامير عبد الله يعلم منذ ذلك الحين (سنة ١٩٢٢) ان تحقيق هذه الغاية لا يتم الا بموافقة بريطانيا والحركة الصهيونية . ولهذا كان منع تهريب الاسلحة الى فلسطين من القضايا الاساسية التي بحثها المندوب السامي البريطاني في فلسطين مع الامير الجديد في شرق الاردن ، بعد الموافقة على تعيينه امرا . ومنذ ذلك الحين والحكم في الاردن يعمل ضمن مخطط يستهدف : ١ - تخريب الحركة الوطنية في فلسطين بخلق محور عميل فيها يلعب دورا تخريبيا . وكان محور عمان هذا ضد الثورة دائما وضد كل اشكال العمل الوطني ، وقد لعب هذا المحصور دورا تخريبيا في اضراب سنة ١٩٣٦ ، وفي الثورة ، كما ان هذا المحور هو الذي اخرج مسرحية ضم بقية فلسطين الى امارة شرق الاردن . ٢ - اقامة علاقات ودية مع بريطانيا ومع الحركة الصهيونية . وقد قادت هذه العلاقات والاتصالات الى النتائج المعروفة لحرب سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، والتي كان هم النظام الاردني ان يخرج منها بحمته من فلسطين مهما كانت . ٣ - محاصرة الحركة الوطنية الفلسطينية باقتال طريق الامدادات في طريقها وبيع الثوار من التحرك عبر الحدود ، وباصدار الأوامر بقتلهم واسرهم وتسليمهم للسلطات البريطانية .

وكان ان اصبحت قضية فلسطين اكثر تشابكا مع وجود النظام الاردني منذ سنة ١٩٥٠ ، اذ اصبحت الضفة الغربية جزءا من ممتلكات النظام الاردني . وبهذا اصبحت القضية الفلسطينية من خصوصيات النظام واصبح الشعب الفلسطيني من « رعاياه » . وبما ان النظام حصل على البقية الباقية من فلسطين بالتناهم مع الاوساط الامبريالية والصهيونية ، فقد كان يهمه ان ترضى هذه الاوساط ، وان تظل علاقاته حسنة بها . ولهذا فقد لجأ منذ البدء الى سياسة القمع مع شعب فلسطين الذي رفض سياسة التشريد والاضعاع .

وحين انطلق العمل الفدائي سنة ١٩٦٥ كان النظام الاردني ، مثل انظمة عربية اخرى ، تستثنى من ذلك سورية تخصيصا لانها دعمت